الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

إلى
السيّد النائب رؤوف الفقيري
تحت إشراف
السيّد رئيس مجلس نوّاب الشعب

الموضـــوع: بخصوص مشروع سد الرغاي بمعتمدية غار الدماء من ولاية جندوبة.
المرجـــع: مراسلتكم بتاريخ 30 أفريل 2024.

وبعد، جوابا على سؤاليكم المضمنين بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مشروع سد الرغاي بمعتمدية غار الدماء من ولاية جندوبة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

الجواب 1: بخصوص الإجراءات التي ستتخذها الوزارة للتعويض:

- **بالنسبة لمالكي العقارات الخاصة:** يتم التعاطي مع هذه الوضعيات وفق القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية الذي ينص على ضرورة تحديد القيمة الشرائية للعقارات من قبل الإدارة العامة للاختبارات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ثم عرض الملف على أنظار لجنة الاستقصاء والمصالحة بولاية جندوبة (يرأسها قاض من الصنف العدلي) التي تتكفل بدرس الملف وعرض القيمة على أصحاب الحقوق والتقصي على الحالة الاستحقاقية للعقارات.
ويتم إثر ذلك إبرام عقود معاوضة نقدية أو عينية بالنسبة للحالات الرضائية والإذن بانتزاع العقارات التي رفض أصحابها القيمة المعروضة عليهم أو لعدم تحديد هوية المستحقين الحقيقيين وتأمين قيمة جبر الضرر بالخزينة العامة للبلاد التونسية إلى حين صدور اذن قضائي بالخلاص.
- **بالنسبة لشاغلي العقارات الدولية:** يتم خلاصهم نقدا عن الإحداثات السطحية (مساكن ومغروسات) دون سواها مع تمكينهم من عقارات بديلة تابعة للدولة ضمن الرصيد المتوفر

لمواصلة أنشطتهم الفلاحية بمقتضى محاضر تحويز وقتية أو عقود كراء حسب الحالة من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

الجواب 2: بخصوص آجال انطلاق الأشغال:

تم إعلان طلب العروض لاختيار المقاولات المكلفة بإنجاز السد بتاريخ 12 ماي 2024 حيث أفرز إلى نتيجة غير مثمرة بسبب ضعف المشاركة وسيقع الإعلان عن طلب العروض للمرة الثانية كما حدد آخر أجل لتقديم العروض 03 ديسمبر 2024 ومن المؤمل الانطلاق في الأشغال غرة مارس 2025 بعد استيفاء الإجراءات والتراتيب المتعلقة بالتعاقد.

والســـــــــلام.

كاتب دولة لدى وزير الفلاحة
والموارد المائية و الصيد البحري
مكلف بالمياه
حمادي الحويمة